

﴿ موافقة وانتقاد ﴾

قرأنا في جريدة المقطم الصادرة في ٤ يناير مقالة تحت عنوان (الرأي العام - امتيازات الأجانب) بامضاء « يوسف نحاس » بين فيها كاتبها النبيل ان العلماء الذين بحثوا في سبب إباحة الدولة العلية للدول الأجانب الامتيازات الشاذة عن القوانين الدولية المقدسة اتفقوا على أنها لم تمنحهم ايها مضطرة « اضطراوها الآن الى تلبية مطالب أوروبا » لانها كانت وقتئذ في عنفوان دولتها ذات قوة ومنعة لا يرهبا وعيد ولا يهولها تهديد . وثانياً لان الدول المسيحية لم تطلب منها تلك الامتيازات بصوت واحد ولا توعدتها بمحشد الجيوش ومعاملتها بالقوة والاكراه اذ انا هي لم تعطها ما طلبت عفواً فالسلاطين لم يفعلوا ما فعلوا اكراها بل عن طيب نفس و « خاطر » ثم قال ان السلاطين لم يقتنوا بمزج الشعوب التي أخضعوها وجعلها أمة واحدة « بل حفظوا تلك الشعوب صبغتها وتقاليدها الأصلية وعدوها كأجنبية عنهم واستشهد على ذلك بان السلطان محمد الفاتح نصب بطربركا للروم في القسطنطينية « وأعطاه الأمان على دينه وسلطة مدنية على أبناء طائفته فبقي الروم ممتازين عن الفاتحين ولم تسم الحكومة قط في مزجهم بسائر رعيها ولا حاولت تغيير عوائدهم ودينهم فكان بين الفريقين حد فاصل ولكل أمة منها حياة خاصة بها وهذا التفريق هو الذي مكن الشعوب الخاضعة للسلطان من حفظ جنسيتها وحياة أمتها على ممر السنين وانماشا عند ما استطاعت التنصل من ربة العبودية (وكان الصواب أن يقول عند ما كفرت النعمة وخرجت عن الطاعة اذ العبودية ببسدة بمراحل عن الاستقلال الذيني والمدني بل الامتياز على سائر الأمة ولو استعبدوا لمحت جنسيتهم وماتت عزتهم حتى لا يمكنهم أن يشوروا بل ولا أن يفكروا في الثورة والخروج واذا أمكنهم شي من ذلك بعد طول الأمد فالنجاح يكون بعيدا عنهم بمراحل كما نشاهد فيمن يستعبد دول أوروبا من الشعوب الشرقية) ثم قال حضرة الكاتب البار « فاذا

كانت هذه سياسة الحكومة العثمانية مع الأمم الخاضعة للمسلم العثماني فكيف نحاول مزج الأجانب التزلاً « برعاياها وبتسط أحكامها عليهم ، ثم علل ذلك بقوله « والذي ساعدني البدء على حفظ ذلك الحق للأجانب هو عقائد الإسلام نفسه فإنه يخص الإسلام وحدهم بشريعته ولا يبيح إطلاقها على غيرهم من الأجانب » وهنا محل الانتقاد الذي كتبنا لأجله هذه السطور فما ذكره حضرة الكاتب غير صحيح فإن الشريعة الإسلامية عامة يجب على الحكام القضاء بها بين جميع الأمم التي تدخل في سلطة أهلها وبين كل من يتحاكم إلى حكمها من الأجانب أما في الذميين فلاننا - كما قال البيضاوي أمرنا بالذب عنهم ودفع الظلم منه وأما في الأجانب فلأنه لا حكم إلا لله ولا إرادة لهم عدلنا واستئمانهم به وغير ذلك . وكان القرآن خير النبي عليه السلام في الحكم بين الأجانب وعدمه فقال في شأن اليهود الذين لم يكونوا أهل ذمة « فإن جاؤك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين » ولذلك اختلف الفقهاء في تخير القاضي بالحكم بينهم ومذهب الحنفية الذي عليه الدولة العلية أن الحكم واجب مطلقاً وكأنهم يرون التخير مخصوصاً بالنبي أو بتلك الخلفاء أو يرون نسخه بقوله تعالى « وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيئاً عليه فاحكم بينهم بما أنزل الله » الآية نعم إن الإسلام منع الإكراه في الدين وأعطى حرية لأهل كل دين في شؤونهم الدينية ولم يجعل لأمر المسلمين سلطة عليهم في ذلك . وأما الحقوق فإذا تراضوا بينهم فيها فالحكام المسلمون لا يعارضونهم في ذلك ما لم تنتهك الحقوق العمومية أما إذا تحاكموا اليهم في أي نوع من أنواع الحقوق فأنهم يحكمون بينهم بالشريعة لا بحالة . وكان الكاتب اشتبه عليه معنى حرية الدين في الإسلام فظن أنها تشمل الأمور المدنية والقضائية ويوشك أن يكون أخذ ذلك من فعل السلطان محمد الفاتح فلما أن فعله حجة شرعية وليس كذلك . وأمد غلط بتساعده في هذه المسألة غلطة لا تنفرد عند أرباب السياسة والدولة تذوق مرارتها إلى اليوم

هذا وإن الجامعة العثمانية لا تقوم إلا بوحدة الأحكام إذ يستحيل عادة أن

يجمع شعوبها دين أو لغة . ومحاكم الدولة انجليزية جارية على ما ذكرنا حتى المحاكم الشرعية فان الذميين يتحاكون اليها في الموارث وغيرها فيحكم القضاة بينهم بالشرعية الفراء كما هو معلوم للجسيم

﴿ الاستعمار الأوربي ﴾

جاء في جريدة ثمرات الفنون الفراء تحت هذا العنوان مانعه

ما استعمر الأوربيون قرية أو بلدة الا واستبدلوا أخلاق أهلها واستنزفوا ثروتهم اذا لم تقل دماهم وارتكبوا فيها أنواعا من الفظائع المنكرة مما تستك من هولاء الأسباع وتبرأ منه المدينة الحقة وذلك بزعم إهاب البلاد التي يستعمرونها فلا يعصون لهم أمرا ومن المشهور عن عدلم انهم لا يعاملون أهالي المستعمرات معاملة رعاياهم الأصليين فالذي يجوز للانكليزي الأصل مثلا ان يعمل في الهند لا يجوز للهندي عمله أو ان يتمتع هذا بالحقوق التي يتمتع بها ابن التاميز وبالأخص اذا كان سكان مستعمرة من المسلمين وكثيرا ما يقتلون الأتس بغير ذنب أو بمجرد الوهم والتصور الى غير ذلك من الأعمال الوحشية . ومن العجيب انهم مع هذا كله ينادون د نداء جهوريا عريضا) انهم نصراء الانسانية وحلفاء المدنية وانهم لا يودون الا خير نبي الانسان وراحتهم بوجه عام دون الالتفات الى الأجناس والاديان . دعوى باطلة وتسامخ كاذب فياشقاوة العباد الذين قضى عليهم الدهر فكانوا سكان بلاد اتخذها الأوربيون مستعمرة لهم . ولكيلا يذهب الوهم بالقارئ الكريم اتنا امتطينا في قولنا هذا عطية المغالاة نورد له هنا حادثة قالها القوم أنفسهم . ومعلوم أن الانسان قد لا يذكر فظائمه نفسه بالتمام بل كثيرا ما يبدل عليها ثوبا من التمويه

قالت جريدة التيمس والأيكو بتاريخ ٣٠ حزيران سنة ١٨٩٤ عدد ٨٦٩

صحيفة ٥١٨ تحت عنوان « الفرنسي في غربي افريقية » ما تعريبه

« قتل الينا ركاب الباخرة المسماة « ايل رمز » وبجارتها حادثة حدثت في مستعمرة

جبون الافريقية وهي أن أحد التجار الفرنسيين قد عامل أربعة رجال من أهالي